

تقرير الحلقة النقاشية التي نظمها المركز المغربي للدراسات الاستراتيجية

حول:

الحوار البرلماني بين الأغلبية والمعارضة

ودوره في تطوير المسار الديمقراطي في موريتانيا

نواكشوط ، 27 سبتمبر 2014- فندق وصال

تم افتتاح الندوة بمداخلة للدكتور: ديدي ولد السالك رئيس المركز وقد تحدث خلال مداخلته عن أهمية دور المشرع في تأسيس ديمقراطية فعالة ، وقد ركز علي عدة نقاط في شكل تساؤلات استشرافية لإثارة الموضوع من أهمها:

هل أسس البرلمان الموريتاني كسلطة تشريعية لدولة القانون سبيلا لتطوير المسار الديمقراطي خلال العقدين الأخيرين ؟

وما هي الإجراءات الضرورية التي يمكن أخذها في الاعتبار من أجل خلق حوار فعال بين الأغلبية والمعارضة مما يساهم في وجود تشريعات وممارسات حقيقية تساعد علي تطوير المسار الديمقراطي؟

وقد ترأس جلسة الحوار د.محمد و ولد محمد المختار

وبدأ مداخلته بالحديث عن أهمية الموضوع وفق الرؤى الدستورية والقانونية في التجارب المقارنة من اجل تأسيس دولة المؤسسات.

ثم أحال الكلام لمقدم الورقة للحوار د.سيدي إبراهيم ولد محمد احمد

بدأ حديثه بطرح سؤال جوهرى هو : هل البرلمان الموريتاني فعلا محلا للحوار؟

وقد أجاب بلمحة تاريخية عن الموضوع، أكد فيها عدم وجود حوار فعال داخل البرلمان . وهل كان دور البرلمانين فيه محوريا ؟ و بالرغم من ذلك فقد أكد علي مساهمة النقاش في البرلمان الموريتاني في وجود تسيير شفاف للشأن العام ، واعتبر أن الديمقراطية ليست ورقة تصويت فحسب بل هي ممارسات وقواعد يجب تباعها.

مشيرا إلي أن الانتخابات التشريعية الأخيرة ، أفرزت مشاركة عدة أحزاب سياسية في البرلمان ، مما ساهم في تنوعه وتنوع الآراء داخله، الأمر الذي ساعد في حرية

الرأي ، وقد ساعد ذلك في تسريع حرية الفضاء السمعي البصري .بالرغم من أن الممارسات السياسية للنخب البرلمانية الحاكمة لم تنجح في إدماج المعارضة في إدارة الشأن العام سبيلا إلي وجود تسيير شفاف للإدارة العمومية وإصلاح كافة مؤسسات الدولة كما أنها لم تنجح في إقامة حكومة وحدة وطنية يشارك فيها الجميع . وتؤسس لشراكة وطنية في إدارة الشأن العام.

كما تحدث المحاضر عن دور الأغلبية الحاكمة بوصفها المساند الدائم للحكومات المتعاقبة، وأنها قائمة علي دعم الرئيس وليس علي أساس برنامج سياسي فعال. و وصف التحالفات في الأغلبية ونظيرتها في المعارضة بتموقعات سياسية مولية وقد أكد المحاضر علي دور الأقليات السياسية ديمقراطيا عبر الإطار التشريعي في تأسيس ديمقراطية فعالة كما هو الحال في بعض التجارب الناجحة التي يمكن أن يستفاد منها .

لاكن التجربة البرلمانية الموريتانية ظلت تسيطر عليها فكرة غياب دور الأقلية السياسية تماما ، وهذا ماساهم في تعطيل دور البرلمان في تطوير المسار الديمقراطي بالإضافة إلي غياب ثقافة النقد الذاتي وزيادة التعصب للمواقف بغض النظر عن مواضيع الجلسات البرلمانية، كما أن المعارضة عبر تاريخها ترفض النظام السياسي بشكل مستمر وموافقها مؤسسة علي ما تحققه من مكاسب سياسية، ويتجسد ذلك في عدم الإقرار بالهزيمة وعدم الاستفادة من التجارب التاريخية وتبرير كل الإخفاقات التي تمر بها .

و هذه الوضعية ساهمت في الدور الهامشي للبرلمان وزيادة الولاءات الضيقة علي حساب الولاء لدولة القانون، انطلاقا من أن الآليات السياسية للبرلمان دائما كان دور القبيلة فيها أداة للحصول علي مكاسب شخصية، ليظل الواقع هو وجود قطبين سياسيين كل منهما يرفض الآخر أيا ما كانت أفكاره وبرامجه، دون أن تكون هنالك أدوات سياسية لإدارة الصراع بشكل سياسي،

بعدها اختتم المحاضر مداخلته بالتأكيد علي ضرورة وجود حوار سياسي برلماني يؤسس لشراكة سياسية حقيقية، ثم أحال رئيس الجلسة الكلام للحضور من أساتذة وفقهاء قانونيين و ممثلي الكتل البرلمانية المختلفة أغلبية ومعارضة. و قد كانت مداخلات الأساتذة تتمحور القضايا الدستورية والقانونية مع عرض بعض الأمثلة من الدول الأخرى التي مرت بتجارب مشابهة.

أما بالنسبة للبرلمانيين فقد أبدا كل طرف منهم استعدادة للحوار مع تركيزه علي بعض الحقب التاريخية الأخيرة التي يؤكد من خلالها

أن المسؤولية في عدم وجود حوار سياسي ناجح يتحملها الطرف الحاكم، مؤكدين علي ضرورة الاتفاق علي حوار سياسي فعال يؤسس لوضع خارطة طريق دستورية وقانونية من اجل تثبيت أركان الممارسة الديمقراطية التعددية وأبدوا استعدادهم للتعاون مع المركز من اجل الوصول إلي هذا الهدف.

وفي الأخير اختتم رئيس الجلسة أعمال الندوة .